

Distr.: General
21 June 2006
Arabic
Original: English



التقرير السابع للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بروندي

أولا - مقدمة

١ - مَدَدَ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٦٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ولاية عملية الأمم المتحدة في بروندي حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وطلب المجلس إليّ في القرار ذاته أن أوصل المشاورات مع حكومة بروندي بغية تحديد طرائق القيام تدريجياً بسحب وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام وإجراء تعديل في الولاية. وفي تقرير الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/163)، عرضت بإيجاز توصيات لإنجاز ولاية العملية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر وقدمت اقتراحاً للسحب التدريجي للعنصرين العسكري والمدني للبعثة. كما أشرت إلى ضرورة مواصلة تقييم الحالة فضلاً عن التخطيط التعاوني مع الحكومة بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في بروندي. ويصف هذا التقرير نتائج تلك المشاورات وآخر ما استجد على التقدم المحرز في عملية توطيد السلام.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - واصلت الحكومة في الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ إصلاحات في مجال إدارة الحكم وبناء المؤسسات. وعمل البرلمان من أجل إقرار تشريعات جديدة تتصل بالحكم الرشيد والإصلاح الديمقراطي، واتخذ مزيداً من التدابير في سبيل مكافحة الفساد. ورغم بروز الخلافات داخل أكبر حزبين، وهما حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وحزب جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بروندي، تم الحفاظ على الاستقرار السياسي بشكل عام وعلى التوافق العام في الآراء داخل الحكومة فيما يتعلق بأولوياتها.

٣ - وفي ١٧ آذار/مارس، عين الرئيس بيير نكورونزيزا وزيرين جديدين لحقيقتي الحكم الرشيد، والداخلية والأمن العام. وجرى في وقت لاحق الإعلان عن تعيين ١٧ سفيراً، إلى جانب تعيين قضاة كبار ومسؤولين قضائيين.



٤ - وواصل البرلمان دورته الثانية واعتمد عدة مشاريع قوانين مهمة، منها قانون يحدد الإطار لإنشاء لجنة وطنية للأراضي والممتلكات. كما اعتمدت الجمعية الوطنية قانونين بشأن خصخصة المؤسسات العامة والخدمات العامة الأهلية. وأُنجزت اللجنة المعنية بالسجناء السياسيين عملها بإصدار مرسوم ثالث يقضي بالإفراج عن ١٨٤٦ سجيناً، وبذلك يصل مجموع المفرج عنهم إلى ٣٣٠ ٤ سجيناً منذ كانون الثاني/يناير.

٥ - وفي ٢٤ آذار/مارس، أصدر رئيس جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، ليونس نغينداكوماننا، بيانا أعلن فيه عزم حزبه على الانسحاب من الحكومة بدعوى عدم تشاورها مع حزبه بشكل كاف. وعقب البيان، أعلن الوزراء الثلاثة المنتمون إلى الجبهة أنه لم يتم التشاور معهم بشأن قرار الانسحاب ولذلك سيظلون في الحكومة. وفي وقت لاحق، أهاب ١٤ من أعضاء البرلمان الـ ٣٠ المنتمين إلى تلك الجبهة بالسيد نغينداكوماننا التشاور من الأعضاء قبل اتخاذ قرارات من هذا القبيل.

٦ - كما برز توتر داخل حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. ففي مؤتمر صحفي عقد في ١٠ نيسان/أبريل، استقال ماثياس باسابوسي، عضو البرلمان عن الحزب المذكور، من منصب في الحزب بعد اتهامه بالفساد واختلافه مع رئيس الحزب، حسين رجبو. وطُرد السيد باسابوسي بعد ذلك من الحزب وفقد حصانته البرلمانية. وفي أعقاب التوترات المتزايدة داخل الحزب المذكور وجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، أصدر اتحاد التقدم الوطني والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بيانات يزعمان فيها وجود فساد في الحكومة ويطلبان إنشاء لجنة للتحري.

٧ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، وأثناء مؤتمر صحفي ثان للسيد باسابوسي، قامت عناصر تابعة للشرطة الوطنية البوروندية والدائرة الوطنية للاستخبارات بمحاصرة مسكنه. وبعد منع الصحفيين من مباحرة المكان لعدة ساعات، طلب منهم تسليم ما لديهم من سجلات أو تسجيلات للمؤتمر الصحفي إلى الأجهزة الأمنية قبل السماح لهم بمغادرة المكان. وعقب صدور انتقادات من عدة أحزاب سياسية ومن المجتمع المدني، وبيانات عامة من جهات دولية تدافع عن حرية الصحافة، من بينها عملية الأمم المتحدة في بوروندي، أعلن وزير الاتصالات، كارينغا رمضان، إدانة الحكومة للحادث. كما أعلنت الناطقة باسم الرئاسة، حفصة موسي، أن الرئيس لم يأمر الشرطة الوطنية البوروندية بتنفيذ العملية. وفي ١٩ أيار/مايو، برزت خلافات أخرى داخل حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية عندما طُلب إلى النائب الثاني للرئيس، وفقا لما نقلته التقارير، أن يعود إلى بوجمبورا وهو في زيارة للولايات المتحدة وبلجيكا.

- ٨ - وفي أثناء ذلك، عقد الحزب المذكور مؤتمرا استثنائيا له في ٣ حزيران/يونيه. وأثارت تصريحات تنتقد الأحزاب السياسية للمعارضة ووسائل الإعلام الوطنية والمجتمع المدني، نقلت التقارير أنها صدرت أثناء المؤتمر، مزيدا من النقاش العام. وأصدرت سبعة أحزاب سياسية في وقت لاحق بيانا مشتركا يدين التصريحات التي قيل إنها صدرت عن أعضاء الحزب.
- ٩ - وأصدرت الأحزاب السياسية الرئيسية عددا من الإعلانات الإضافية والبيانات الموجهة إلى وسائل الإعلام أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تنتقد فيها سجل الحكومة في مجالي حقوق الإنسان والحالة الأمنية، وتأخر التفاوض مع قوات التحرير الوطنية، وتدعو إلى اتخاذ تدابير إضافية للقضاء على الفساد.

منتدى شركاء بوروندي

- ١٠ - واصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي رئاسة الاجتماعات نصف الشهرية لمنتدى شركاء بوروندي المؤلف من ١٩ عضوا. وشملت الاجتماعات مناقشات مواضيعية بشأن قوات التحرير الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، والعدل في المرحلة الانتقالية.

ثالثا - الأبعاد الإقليمية

- ١١ - تم التوصل، في مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا الذي عقد في دار السلام في ٦ نيسان/أبريل، إلى توافق في الآراء بشأن قبول بوروندي عضوا في الجماعة. ومن المتوقع أن تقبل بوروندي رسميا كعضو في الجماعة في مؤتمر القمة المقبل للجماعة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

- ١٢ - واجتمعت اللجنة الثلاثية المشتركة الموسعة، المؤلفة من أوغندا وبوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في بوجمبورا يومي ٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل. وحضر الاجتماع بصفة مراقب كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي. واتفقت الأطراف على التعاون في حجب التأييد عن زعماء الجماعات المسلحة التي تزعم استقرار البلدان المجاورة. كما قررت اللجنة أن تطلب إلى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فرض عقوبات على زعماء الجماعات المسلحة.

- ١٣ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، بدأت أربع لجان فرعية فنية عملها التحضيري في معالجة مسائل موضع اهتمام متبادل، منها أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات التحرير الوطنية، واللاجئون وطالبو اللجوء، والأنشطة العابرة للحدود. وعقد الاجتماع السادس

للجنة البوروندية الرواندية المشتركة في ٨ و ٩ أيار/مايو. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز التعاون في حماية الحدود عن طريق مكافحة الهجرة غير المشروعة، وإنشاء لجنة فرعية تعنى بتنقل الأشخاص عبر الحدود، وللتعاون في إعادة اللاجئين والعائدين البورونديين والروانديين إلى بلدانهم الأصلية. وتم الاتفاق كذلك على أن تجتمع اللجنة المشتركة في أواخر حزيران/يونيه لمناقشة تسوية الخلافات المتعلقة بالأراضي على طول الحدود بين البلدين.

رابعاً - الحالة الأمنية

١٤ - استمر تزعزع الحالة الأمنية بفعل المصادمات بين قوات التحرير الوطنية وقوات الدفاع الوطنية مقترنا بارتفاع معدل الجريمة وخاصة في المقاطعات الغربية. وازداد ارتفاع هذا المعدل العالي خاصة في أعقاب رفع الحكومة حظر التجول العام في ١٣ نيسان/أبريل. ولا يزال حظر التجول المفروض على موظفي الأمم المتحدة سارياً. وفي الوقت ذاته، ظلت حركة الأشخاص داخل البلد أثناء ساعات الليل مقيدة في معظمها بشكل طوعي. وفضلاً عن ذلك، استؤنفت الحركة الجوية الليلية في مطار بوجمبورا.

١٥ - وشملت الأنشطة الإجرامية السطو المسلح، وسرقة المساكن، والعنف الجنسي، وكان بين الضحايا كثير من القُصّر. واجتمعت فرقة عمل أمنية تابعة للأمم المتحدة في أيار/مايو وقررت العمل بتدابير معززة لتأمين أماكن إقامة موظفي الأمم المتحدة. ويعزى ارتفاع معدل الجريمة في البلد إلى أنشطة يدعى أن قوات التحرير الوطنية هي التي ارتكبتها، ومنها على وجه الخصوص نهب الماشية والمواد الغذائية. كما ترددت أخبار عن ضلوع مقاتلين سابقين وعناصر شاردة من قوات الدفاع الوطنية في عمليات السطو المسلح. وهناك ازدياد في الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها عناصر غير نظامية، منها، وفق ما نقلته التقارير، قوات الدفاع الوطنية والشرطة الوطنية والعصابات.

١٦ - ورغم ازدياد التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الوطنية، استمرت الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود. فقوات الدفاع الوطنية ليس لديها القدرة على تسيير دوريات ليلية في مناطق الحدود. وبينما تسيّر عملية الأمم المتحدة في بوروندي دوريات في منطقة الحدود الغربية، فإن العملية ليس لديها إلا قدرة محدودة على المراقبة الليلية. ومع ذلك فهي تنسق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تقوم بتسيير دوريات بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها على امتداد المنطقة الحدودية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدى التقدم الذي أحرزته اللجنة البوروندية الرواندية المشتركة إلى تيسير التنسيق مع رواندا في مجال تعزيز أمن الحدود.

١٧ - ويُنظر إلى ما يدعى من عمل مقاتلين تابعين لقوات التحرير الوطنية داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية على أنه يشكل قدرا محدودا من التهديد الأمني لبوروندي. وفي الوقت نفسه، ترددت شائعات متزايدة، أثناء الفترة التحضيرية للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشير إلى حدوث تسلسل عبر الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من بوروندي، ومنذ وقت أقرب، من بوروندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تأكدت كل من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال التعاون فيما بينهما، من عدم صحة كثير من هذه الشائعات، ولكن لا يزال الراغبون في إفساد عملية الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية يستغلونها. إلا أن سهولة اختراق الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما أثناء العملية الانتخابية المرتقبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي من دواعي القلق الرئيسية.

خامسا - توطيد دعائم السلام: التقدم المحرز والمهام المتبقية

إنهاء الصراع المسلح

١٨ - اكتسبت احتمالات إنهاء الصراع المسلح عن طريق تسوية تفاوضية بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية قوة دفع كبيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أعلن زعيم قوات التحرير الوطنية، أغاثون رواسا، في مؤتمر صحفي عقد في دار السلام، في ١١ آذار/مارس، استعداد قوات التحرير الوطنية للتفاوض مع الحكومة دون شروط مسبقة ووقف القتال. ودعت جمهورية تنزانيا المتحدة في وقت لاحق حكومة بوروندي إلى إجراء مناقشات مع قوات التحرير الوطنية في دار السلام.

١٩ - ورغم إحجام الحكومة في بادئ الأمر عن الدخول في محادثات، وافقت على ذلك في وقت لاحق إثر مشاورات مع أعضاء المبادرة الإقليمية. وفي أيار/مايو، أعلن الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا تعيين وزير شؤون السلامة والأمن لجنوب أفريقيا، تشارلز نكاكولا، ميسرا للمحادثات. وعقب مزيد من الأعمال التحضيرية والمشاورات التي أجراها الميسر، بدأت مفاوضات رسمية بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية (رواسا) في دار السلام في ٢ حزيران/يونيه، مسترشدةً بالدستور الوطني لبوروندي.

٢٠ - وجرت المفاوضات في لجننتين منفصلتين: لجنة عسكرية تعالج نزع سلاح عناصر قوات التحرير الوطنية وتسريحهم أو دمجهم في أجهزة الأمن؛ ولجنة سياسية تعالج جوانب من قبيل توفير حصانة مؤقتة من العقاب لقيادات قوات التحرير الوطنية، وعودة اللاجئين وإعادة توطين المشردين ومشاركة قوات التحرير الوطنية في السياسة العامة. وفي ١٨ حزيران/يونيه، وقعت حكومة بوروندي وقوات التحرير الوطنية، في حضور الرئيس مبيكي والرئيس كيكويتي رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، على اتفاق في دار السلام بشأن مبادئ التوصل

إلى السلام الدائم والأمن والاستقرار في بوروندي. ويتضمن الاتفاق مبادئ متفقاً عليها من الجانبين بشأن الجوانب السياسية والعسكرية. ومن المتوقع أن تستمر المفاوضات الفنية التفصيلية بين الجانبين بشأن اتفاق شامل لوقف إطلاق النار.

٢١ - وفي الوقت نفسه، ورغم ازدياد الأنشطة الإجرامية المنسوبة إلى قوات التحرير الوطنية، تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بانخفاض في الهجمات الكبرى التي تشنها قوات التحرير الوطنية ضد قوات الدفاع الوطنية. وانحصرت المصادمات المسلحة بشكل كبير في قيام قوات الدفاع الوطنية بالمطاردة والاشتباك رداً على الأنشطة الإجرامية المنسوبة لقوات التحرير الوطنية أو بناء على مشاهدتها لتلك القوات. وترددت أخبار عن شن قوات الدفاع الوطنية عدة هجمات بمدافع الهاون وعن ضربات جوية ضد قوات التحرير الوطنية في غابات كيبيرا وروكوكو وعلى الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونقلت التقارير أيضاً أن مقاتلين لقوات التحرير الوطنية كان لهم نشاط في مقاطعات بوجمبورا الريفية، وبوجمبورا الحضرية، وبوبانزا، وسيبيتوكي، وكايانزا. وعقب إلقاء القبض على عدد كبير جدا من الأشخاص المدعى أنهم من مقاتلي قوات التحرير الوطنية أو المتعاونين معها في آذار/مارس، تناقص في الفترة المشمولة بالتقرير عدد المحتجزين من مقاتلي هذه القوات ومن الأشخاص المدعى أنهم من مؤيديها.

٢٢ - وفي ٣٠ أيار/مايو و ١٤ حزيران/يونيه، قامت عناصر يدعى أنها تنتمي إلى قوات التحرير الوطنية، بشن هجمات في ضواحي بوجمبورا استخدمت فيها أسلحة من بينها مدافع الهاون والبنادق. وحدث هجوم ٣٠ أيار/مايو على مقربة من محل إقامة النائب الثاني للرئيس. ونقلت التقارير أن هذا الحادث أسفر عن مقتل شرطي وجرح أربعة آخرين، بينما بلغ عدد من نقلت التقارير أنهم جرحوا في هجوم ١٤ حزيران/يونيه ١٤ شخصا.

٢٣ - وفي ١٣ نيسان/أبريل، بدأت الحكومة في استخدام مركز التسريح السابق في راندا كمكان مؤقت لاحتجاز من يتم الإمساك بهم أو يُلقى القبض عليهم أو يسلمون أنفسهم من العناصر المدعى انتماءها إلى قوات التحرير الوطنية، بمن فيهم القصر. وقد أبلغت عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبرنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان التابع للبنك الدولي، والجهات المانحة، الحكومة بأن الدعم الدولي لترع سلاح المقاتلين السابقين لقوات التحرير الوطنية وتسريحهم لا يمكن توفيره في غياب اتفاق رسمي بشأن المسألة بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية.

تعزير الأمن: نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع سلاح المدنيين

٢٤ - أحرز مزيد من التقدم في نزع سلاح أفراد قوات الدفاع الوطنية وتسريحهم. فقد بلغ مجموع من تم تسريحهم حتى الآن ٢٩٨ ٢٠ مقاتلا سابقا. وجرى تسريح ٥٨٨ مقاتلا في

نيسان/أبريل، وبذلك أصبح القوام الحالي لقوات الدفاع الوطنية يقل عن ٢٨ ٠٠٠ فرد ومن المتوقع القيام بجولة أخرى من التسريح بحلول آب/أغسطس. وتتوقع الحكومة أن يتم بحلول كانون الأول/ديسمبر إنجاز هدف تقليص قوام هذه القوات إلى ٢٥ ٠٠٠ فرد. وجرى في مناقشات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن توفير مخصصات لميزانية وزارة الداخلية والأمن العام، اقتراح إمكانية تقليص قوام الشرطة الوطنية من خلال تسريح عدد من أفرادها. وأيدت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لترع السلاح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج، وأمانة برنامج التسريح وإعادة الإدماج المتعدد البلدان والشركاء المانحون، استعداداً لإضافة أفراد الشرطة الوطنية البوروندية إلى برنامج التسريح، إذا طلبت الحكومة ذلك.

٢٥ - كما أحرز تقدم في تسريح أفراد ميليشيا "حُماة السلام" و "المقاتلون المناضلون" في الفترة المشمولة بالتقرير. فبحلول ١ حزيران/يونيه، تلقى ٢٦ ٠٤١ فرداً من عناصر الميليشيا، منهم ١٤ ٣٧٨ من جماعة "حُماة السلام" و ٨ ٦٦٣ من جماعة "المقاتلون المناضلون"، وهو ما يمثل ٨٧ في المائة من الرقم المنشود، الاستحقاقات المقرر دفعها لهم "عرفانا بخدمتهم"؛ ومن المتوقع احتتام هذه العملية بحلول نهاية حزيران/يونيه.

٢٦ - وواصل البرنامج الوطني للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج تقديم الدعم في مجال إعادة الإلحاق للمقاتلين السابقين المسرحين. وأشار تقييم أجرته مؤخرا الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج إلى أن المساعدة قد وصلت في حينها إلى ٩٩ في المائة من مستفيديها المستهدفين. كما زاد منذ شباط/فبراير توفير الدعم في مجال إعادة الإدماج. إلا أن نوعية الخدمة تتفاوت من شريك لآخر من شركاء التنفيذ الوطنيين الأحد عشر.

٢٧ - وفي إطار التحضير للانتهاء الوشيك من المشروع الخاص لتسريح المقاتلين الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم ومنع تجنيدهم الذي يموله البرنامج المتعدد البلدان للتسريح وإعادة الإدماج، أصدرت أمانة هذا البرنامج تكليفاً بإجراء دراسة استقصائية لتقييم حالة المستفيدين من المشروع والتوصية بإجراءات المتابعة المطلوبة. وأشارت النتائج الأولية إلى أن المشروع ساعد في الحد من ضعف المقاتلين الأطفال السابقين المسرحين، الذين كان يعيش معظمهم مع أسرهم. وفضلاً عن ذلك، لم تصادف المجموعة، بما فيها الفتيات، مشاكل رئيسية في الحماية عقب إعادة دمجهم في المجتمعات.

٢٨ - وقد أحرز تقدم محدود في مجال إصلاح قطاع الأمن أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كما أبلغت الحكومة مؤخراً عملية الأمم المتحدة في بوروندي والجهات المانحة بأنها تسلم بما يمثله اتباع نهج شامل في إصلاح قطاع الأمن من أهمية لتوطيد دعائم السلام والأمن.

ويتطلب تدعيم عمليات دمج قوات الدفاع الوطنية والشرطة الوطنية البوروندية خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن تلي الاحتياجات الهامة لأجهزة الأمن فيما يتعلق ببناء القدرات وبناء المؤسسات، إذ لا تزال تلك الأجهزة تفتقر إلى التدريب الأساسي والمتخصص، فضلا عن المعدات الضرورية والمستلزمات اللوجستية والهيكل الأساسية.

٢٩ - وفي أثناء ذلك، واصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي تدريب أفراد الشرطة الوطنية البوروندية، بمن فيهم كبار الضباط وضباط الصف. ودربت العملية منذ آذار/مارس ٢٣٧ مدربًا شرطيًا. كما بدأت في حزيران/يونيه دورات تدريب متخصص في مواضيع من بينها إدارة حركة المرور والتحقيقات، وأمن المطارات، وإدارة السجون.

انتشار الأسلحة الصغيرة ونزع سلاح المدنيين

٣٠ - بدأت الحكومة في ١٣ نيسان/أبريل حملة لتزع سلاح المدنيين، تقضي بتسجيل جميع الأسلحة الموجودة في حوزة مدنيين بحلول ٥ أيار/مايو تمهيدا لجمع الحكومة لها بعد ذلك. وأعلن الرئيس بيير نكورونزيزا، والنائب الأول للرئيس، مارتين نديومانانا، والنائبة الثانية للرئيس، أليس نزوكوندا، بدء الحملة في ثلاث مقاطعات مختلفة. ومددت الحكومة الموعد النهائي للتسجيل إلى تموز/يوليه، وذلك إثر الاستجابة المحدودة من السكان. فقد أدى عدم وجود إطار محدد بوضوح لتزع سلاح المدنيين قبل الإعلان عن الحملة، ووجود هواجس لدى السكان بشأن تسجيل الأسلحة، وعدم صدور تعليمات لقوات الأمن بدعم العملية، إلى قدر كبير من الالتباس بشأن المبادرة وطرائق تنفيذها. وأصدر الرئيس بيير نكورونزيزا في وقت لاحق، أي في ٢٩ نيسان/أبريل، مرسوما بإنشاء لجنة فنية لتزع سلاح المدنيين مكلفة بتنفيذ نزع سلاح المدنيين ومعالجة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسيعمل رئيس اللجنة أيضا كمنسق وطني لشؤون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٣١ - وفي آذار/مارس، نظم المنسق الوطني لشؤون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حلقة دراسية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتوعية الحكومة والمجتمع المدني بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة، وإعلان نيروبي بشأن الأسلحة الصغيرة وغيره من الاتفاقات الدولية. واعتمادا على الدور الميسر للبرنامج الإنمائي أيضا، تعاونت رابطة برلمانيي أوروبا الغربية من أجل أفريقيا مع البرلمان في تصميم إطار تشريعي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبخاصة مشروع قانون لتنظيم الأسلحة النارية وفقا لإعلان نيروبي. ويواصل البرنامج الإنمائي وعملية الأمم المتحدة في بوروندي العمل مع الحكومة في وضع استراتيجية عامة لتزع سلاح السكان المدنيين، في سياق المبادرة الحكومية الصادرة في نيسان/أبريل.

اللاجئون والمشردون

٣٢ - ظل معدل عودة اللاجئين البورونديين من جمهورية تنزانيا المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أقل كثيرا من التوقعات. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة لعائدين بلغ عددهم ٤ ٨٤٠ شخصا، كما قدمت المساعدة لعدد إضافي من العائدين طواعية قدره ١٦١ عائدا. ويتوقع أن يعود حوالي ٥٠ ٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم في عام ٢٠٠٦.

٣٣ - وخلال اجتماع عقد في دار السلام يوم ٢١ آذار/مارس للجنة الثلاثية المعنية بإعادة اللاجئين البورونديين إلى وطنهم طواعية التي تتألف من بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقرر تحويل الدعم من جهود التيسير إلى تعزيز عمليات العودة الطوعية اعتبارا من شهر حزيران/يونيه. ويفرض ذلك تحديات خاصة في مجالي إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي - الاقتصادي. وفي غضون ذلك، تظل الحالة الأمنية والظروف الاجتماعية - الاقتصادية السيئة تثني اللاجئين عن العودة. وعقب زيارة إلى مخيمات اللاجئين البورونديين في جمهورية تنزانيا المتحدة، قام كل من السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيد لويس ميشيل، مفوض التنمية والمعونة الإنسانية للاتحاد الأوروبي، بزيارة إلى بوروندي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه لاستعراض عملية العودة والعمل مع الحكومة في استقصاء سبل تهيئة الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين.

٣٤ - وفيما يتعلق بعودة البورونديين إلى وطنهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام عدد من عناصر جبهة التحرير الوطنية بتسليم أنفسهم، حيث سلموا أنفسهم بصفة رئيسية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ألقت القبض في كيفو الجنوبية على عدد من العناصر التي يدعى انتماؤها إلى الجبهة. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أعيد قسرا إلى بوروندي ٥١ عنصرا من عناصر الجبهة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدون التحقق أولا من وضعهم، مما أثار شواغل تتعلق بحقوق الإنسان. وأعلنت السلطات البوروندية أنهم جميعا ليسوا من المقاتلين. وهناك أيضا نحو ٢٢ ٤٠٠ من اللاجئين الكونغوليين في بوروندي. ويقوم كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتنسيق معا فيما يتعلق بتيسير تنقلات الأشخاص الكونغوليين من بوروندي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يتسنى لهم أن يشاركوا في الانتخابات المقبلة.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعى عدد قليل آخر من الروانديين إلى الحصول على اللجوء في بوروندي. كذلك انخفض عدد طالبي اللجوء الروانديين في بوروندي، حيث

حصل نحو ٦٨ من طالبي اللجوء على مركز اللاجئ، في حين تم تقديم المشورة بشأن إجراءات العودة لمن رُفضت طلباتهم. وبحلول منتصف أيار/مايو، يسرت المفوضية وشركاؤها عودة ٨٠٥ من الروانديين. ويقدر أن عدد طالبي اللجوء الروانديين المتبقين الآن في بوروندي يصل إلى ٣١١ ١٩ شخصا.

احترام حقوق الإنسان

٣٦ - منذ تقديم تقرير الأجير، حدث انخفاض عام في عدد انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في بوروندي. وعلى الرغم من ذلك، استمر ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة في المقاطعات الغربية. وتلقت عملية الأمم المتحدة في بوروندي تقارير عن حالات إعدام بإجراءات موجزة، وتعذيب، وإساءة معاملة، واغتصاب، وحالات اعتقال واحتجاز عشوائية أو حالات اختفاء، وأعمال ابتزاز ونهب، نسبت إلى قوات الدفاع الوطنية، والشرطة الوطنية البوروندية، ودائرة الاستخبارات الوطنية. وظل الضحايا يتعرضون للاستهداف في سياق ملاحقة جبهة التحرير الوطنية وكثيرا ما وجهت لهم الاتهامات بالانتماء لعضوية الجبهة أو التعاون معها. ولم ترد أنباء عن محاكمات لهذه الحالات، على الرغم من الشروع في إجراء تحقيقات في بعضها. وواصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ودعت السلطات الوطنية إلى التحقيق في الانتهاكات على النحو الكامل وإلى توقيع عقوبات على الجناة بانتظام.

٣٧ - وفي ٢٩ آذار/مارس، اجتمع الرئيس نكورونزيزا مع أفراد دائرة الاستخبارات الوطنية حيث وبخ الأشخاص المسؤولين عن إساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم. ونجم عن الاجتماع عدد من التطورات الإيجابية، منها التزام بوقف استخدام مرفق تابع لدائرة الاستخبارات الوطنية كمركز للاحتجاز. كذلك طلب مدير دائرة الاستخبارات الوطنية إلى عملية الأمم المتحدة في بوروندي توفير تدريب في مجال حقوق الإنسان لضباط الاستخبارات، وقد بدأ التدريب في شهر أيار/مايو. ومع ذلك، استمر منع مراقبي حقوق الإنسان من زيارة المحتجزين لدى الدائرة. كما تورطت جبهة التحرير الوطنية في أحداث قتل مستهدف، وتشويه أعضاء، واحتطاف، وابتزاز، ونهب.

٣٨ - ووردت تقارير تفيد بارتفاع نسبة حالات العنف الجنسي على نطاق البلد، حيث تعلق الكثير منها بأشخاص قُصّر. وبالمقارنة مع فترات التقارير السابقة، وردت أنباء عن زيادة عدد الضحايا الذين تقدموا بشكاوى، وحصلوا على مساعدة طبية عاجلة، وتلقوا معلومات عن حقوقهم القانونية. ويمكن إرجاع هذه التطورات الإيجابية إلى زيادة توعية

السكان بالمسائل المتعلقة بالعنف الجنسي. وتعمل عملية الأمم المتحدة في بوروندي مع الحكومة لمحاربة مشكلة العنف الجنسي، بما في ذلك وضع عقوبات أشد صرامة للجناة.

٣٩ - وأنشئت شبكة لحماية الأطفال بدعم من عملية الأمم المتحدة في بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال في الصراع المسلح والإبلاغ عنها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت ١٢٩ حالة من الانتهاكات المؤكدة لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) شملت ١٧ حالة من حالات القتل وإحداث العاهات، و ٧٧ حالة اختطاف واحتجاز (منها ٥٣ حالة أفادت التقارير أنها تتصل بأشخاص قُصّر احتجزوا في مراكز الشرطة والسجون بسبب الاشتباه في انتمائهم لجهة التحرير الوطنية)، و ٥١ حالة من حالات التجنيد، و ٧ حالات عنف جنسي. بالإضافة إلى ذلك، تأكدت عملية الأمم المتحدة في بوروندي من وقوع ٢٩١ حالة انتهاك لحقوق الأطفال. وشملت هذه الانتهاكات ٨٩ حالة من حالات العنف الجنسي ضد قاصرات، و ٢٥ حالة تعلقت بفتيات دون سن السابعة. وأشارت عمليات التحقق إلى أن جنود قوات الدفاع الوطنية هم الجناة في سبع من هذه الحالات.

العدل في المرحلة الانتقالية

٤٠ - في شهر آذار/مارس، زارت بوروندي بعثة بقيادة نيكولاس ميشيل، المستشار القانوني للأمم المتحدة، وشارك فيها ممثلون لكل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، للتشاور مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة، بما يشمل القادة الدينيين، والأحزاب السياسية، والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية، بشأن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة ومحكمة خاصة. وناقشت البعثة مسائل رئيسية تشمل ما يلي: الإطار القانوني لهذه الآليات، فضلا عن التوصيات المقدمة من الحكومة للبعثة في ورقة عمل. وعقب ذلك، أحييت رسالة موجهة إلى الحكومة من المستشار القانوني للأمم المتحدة تبين المسائل الرئيسية الناجمة عن المشاورات، بما في ذلك مبدأ عدم الحصانة أو العفو فيما يتعلق بالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والحاجة إلى حياد الهيئتين واستقلاليتيهما. و ينتظر تقديم الحكومة لرد قبل مواصلة المفاوضات بين الأمم المتحدة والحكومة.

إصلاح قطاع العدل

٤١ - أحرزت الحكومة تقدما في وضع سياسة لإصلاح قطاع العدل وطلبت دعم الأمم المتحدة في وضع استراتيجية للتنفيذ. ومن المتوقع اكتمال وضع السياسة وعرضها على المجتمع

الدولي، متى وُضعت الصيغة النهائية لعنصر إصلاح قطاع العدل في ورقة استراتيجية الحد من الفقر وتحقق الاتساق بين الوثيقتين. وفي غضون ذلك، وعلى الرغم من تعيين قضاة رئيسيين وغيرهم من كبار المسؤولين القضائيين مؤخرًا، لا يزال نظام العدل في بوروندي هشًا وغير قادر على الاضطلاع بمهامه بطريقة موثوق بها ومستقلة. وتشمل الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها معالجة التوازن الإثني، وتعزيز استقلال القضاء، وإنشاء ملاك من العاملين المؤهلين والقضائيين.

الحالة الإنسانية

٤٢ - ظل انعدام الأمن الغذائي يمثل تحديًا إنسانيًا رئيسيًا نتيجة لتدني الحصاد في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرهما من الشركاء في العمل الإنساني، بتوزيع مساعدات على ٢,٢ مليون من البورونديين، شملت بذورًا وأدوات لزيادة احتمالات تحسن الحصاد في شهر حزيران/يونيه. وأشارت الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتغذية إلى أن الحالة العامة لم تتدهور مقارنة بعام ٢٠٠٥؛ ومع ذلك، يعاني ما يقدر بـ ٦٨ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي وهم بالتالي سريعو التأثير بأدى قدر من التدهور في الظروف الاقتصادية أو المناخية.

٤٣ - وأدى هطول الأمطار بقدر كافٍ إلى تحسين الاحتمالات لحصاد منتصف السنة في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، رغم أن العواصف دمرت المحاصيل في جميع المقاطعات وزادت من خطر تعرض بعض قطاعات السكان لانعدام الأمن الغذائي. ورغم أن الحكومة نفذت برامج لجمع وتوزيع الأغذية في إطار جهودها للتضامن الوطني، ظل تقديم مستوى عالٍ من المساعدة الغذائية الدولية أمرًا لا غنى عنه. ويتوقع أن يقوم برنامج الأغذية العالمي بتوزيع كمية إضافية من الأغذية تبلغ ٤٢ ٠٠٠ طن متري بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر. ولا يزال تحسين الأمن الغذائي مسألة ذات أولوية.

٤٤ - وفي ٢٩ أيار/مايو، استعرضت منظومة الأمم المتحدة خطة العمل الإنساني المشتركة التي تشكل جزءًا من عملية النداءات الموحدة. وأدت المشاركة النشطة للجنة الوطنية لتنسيق العون إلى تحسين الصلات وأوجه التعاضد بين عملية النداءات الموحدة وبرنامج الحكومة للطوارئ.

٤٥ - وواصل مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية العمل في خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات. وتشمل التحضيرات للسيناريوهات الرئيسية التدفق المحتمل للاجئين كونغوليين خلال العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واحتمال العودة المكثفة للاجئين

البورونديين من جمهورية تنزانيا المتحدة عقب التحول من جهود التيسير إلى تعزيز العودة الطوعية إلى الوطن، واستمرار انعدام الأمن الغذائي في مناطق واسعة من البلد.

التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

٤٦ - في ٣٠ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس نكورونزيزا عددا من التدابير الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، بما في ذلك رعاية الأمومة المجانية في المستشفيات الحكومية والرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة، وزيادة الأجور بنسبة ١٥ في المائة لجميع العاملين في الخدمة المدنية. وأعرب كل من المجتمع المدني ووسائل الإعلام الوطنية والشركاء الدوليين عن القلق إزاء إثارة آمال الجماهير، بالنظر إلى الصعوبات الماثلة حاليا في التخطيط والافتقار إلى التمويل اللازم لتنفيذ بعض هذه التدابير.

٤٧ - كذلك أحرزت الحكومة تقدما صوب إكمال ورقتها لاستراتيجية الحد من الفقر. ونظمت الأمانة الدائمة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من البنك الدولي والأمم المتحدة، حلقة عمل في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو، تم الاتفاق فيها على أن تشمل ورقة استراتيجية الحد من الفقر المسائل التالية ذات الأولوية: الأمن، والعدل، وحقوق الإنسان، ومسائل الأراضي، والحكم الرشيد، وحصول السكان المتساوي على الموارد. وبعد إجراء جولة ثانية من المشاورات الوطنية بشأن المشروع المقترح للورقة، من المتوقع تقديمها إلى مجلسي إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاستعراضها وإقرارها بحلول شهر أيلول/سبتمبر، وهو ما سيمكن بوروندي من الاستفادة الكاملة من المبادرة المعززة لتخفيف عبء الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٤٨ - وفي الوقت نفسه، لا تزال الحكومة تعتمد على تمويل برنامج الطوارئ لعام ٢٠٠٦ الذي خصص خلال مؤتمر المانحين، المعقود في شباط/فبراير في بوجمبورا، إلى حين ورود المساهمات التي ستندرج عن مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين المقرر عقده بحلول أوائل عام ٢٠٠٧ لتأمين التمويل الكامل لورقة استراتيجية الحد من الفقر. ومن المتوقع أن يمول برنامج الطوارئ عن طريق الدعم المقدم للميزانية، وصندوق استئماني، وإعادة تخصيص الالتزامات المالية القائمة. ومن جملة التعهدات المؤكدة التي تصل إلى ١٥٠ مليون دولار تقريبا، أُدرج في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٦ مبلغ ٢٥,٤ مليون دولار في شكل دعم مباشر للميزانية، مقدم من البنك الدولي وهولندا وفرنسا وبلجيكا. وبالإضافة إلى ذلك، أكد عدد من المانحين الثنائيين التزامهم بالمساهمة في برنامج الطوارئ عن طريق صندوق استئماني يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ - وأحرزت اللجنة الوطنية لتنسيق العون تقدما، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنسيق برنامج الحكومة للطوارئ والإعداد لتنفيذ ورقة استراتيجية الحد من الفقر. بيد أنه ينبغي تعزيز قدرات اللجنة حتى يتسنى لها أن تؤدي بفعالية أكبر دورها المتمثل في التنسيق بين المانحين. وفي هذا الصدد، حُدثت آليات لتحسين التنسيق في المجتمع الدولي وفيما بين الحكومة والمانحين خلال معتكف للمانحين نظم في بوجمبورا في ١٤ آذار/مارس. وتتم حاليا مناقشة هذه التوصيات مع اللجنة الوطنية لتنسيق العون.

٥٠ - وفيما يتعلق بالإطار المالي، تضمنت ميزانية عام ٢٠٠٦ توقعا بمحدوث زيادة بنسبة ٤٢ في المائة في الإيرادات الحكومية وزيادة في النفقات تصل إلى ٢٩ في المائة تقريبا، مقارنة بميزانية عام ٢٠٠٥. ويتوقع أن تصل الفجوة المالية إلى ٢٤,٦ مليون دولار، حيث يعزى ذلك بصفة رئيسية إلى حدوث زيادة في نفقات القطاع الاجتماعي. وعقب المناقشات التي جرت مؤخرا بين بوروندي والمؤسسات المالية الدولية، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي لمعالجة العجزات الحالية في الميزانية عن طريق مجموعة من التدابير التصحيحية، منها زيادة دعم المانحين ومراجعة النفقات. وتتوقف الموافقة النهائية على إدخال تعديل على مشروع القانون المنظم لميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥١ - ولا يزال الاحتياج كبيرا للتمويل الخارجي. وسيتم توفير التمويل الذي يقدر بمبلغ ٣١٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ عن طريق مدفوعات المشاريع (١٣٧,٢ مليون دولار)، ومساعدة تخفيف عبء الديون المقدمة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (٣٥,٧ مليون دولار)، ومدفوعات صندوق النقد الدولي (٣١,٧ مليون دولار)، وتمويل البرامج (١٠٨,٧ مليون دولار). ويشمل تمويل البرامج المتوقع من قبل المانحين الرئيسيين في عام ٢٠٠٦ المساعدة الإنمائية الدولية (٦٠ مليون دولار من منحة دعم الإصلاح الاقتصادي المقترحة)، ومصرف التنمية الأفريقي (١٦,٣ مليون دولار)، والاتحاد الأوروبي (١٧ مليون دولار)، والمانحين الثنائيين (١٥,٤ مليون دولار).

المسائل المتعلقة بالأراضي

٥٢ - أحرز تقدم في المسائل المتعلقة بالأراضي بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات. كما أعربت الحكومة من جديد عن اعتزامها إصلاح القانون الوطني لضمان حقوق المرأة في وراثتها الأراضي. ولكي تعالج الحكومة الصراعات المتعلقة بالأراضي ومشاكل نقص الأراضي بفعالية، ينبغي إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي والممتلكات، على أن يتوافر لها القدر اللازم من الموارد والمصداقية والتمكين. وسيكون من الضروري أيضا أن يولي الإصلاح القانوني الأولوية للمسائل المتصلة بصراعات الأراضي، وأن تأخذ برامج التنمية

الاقتصادية والريفية مسائل نقص الأراضي بعين الاعتبار، بما يشمل التركيز بدرجة أكبر على أساليب المعيشة غير الزراعية، والتحول الحضري، والمجمعات الصناعية.

الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة

٥٣ - في أيار/مايو، أجرت المؤسسة السويسرية لإزالة الألغام دراسة استقصائية مجتمعية عامة بشأن الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة. ووفرت للمؤسسة البيانات اللازمة لتخطيط عمليات تطهير وتنفيذها وبرامج انتعاش من الطوارئ وبرامج إنمائية. وحتى ١٥ حزيران/يونيه، أكملت جمعية دان تشيرش للمساعدة ٥٧ مهمة محددة لإزالة الأجهزة المتفجرة في مناطق ريفية، مما مكّن من تنظيف ٤٠ في المائة من الأراضي الزراعية الموجودة بمحاذاة الحدود التنزانية. إضافة إلى ذلك، نُظمت عمليات تثقيف للتعريف بمخاطر الألغام لنحو ٢٥ ٠٠٠ مستفيد، معظمها في المقاطعات الجنوبية المتضررة من الألغام. وبالرغم من هذا التقدم المحرز، لا تزال نسبة ٥ في المائة من السكان تعيش في مناطق متضررة.

٥٤ - وفي إطار نقل جميع المسؤوليات التنظيمية والتنسيقية عن أنشطة أعمال إزالة الألغام من عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى الحكومة، ناقش مجلس الوزراء مرسومين رئاسيين يتعلقان بأعمال إزالة الألغام من أجل إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية لأعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية والمركز الوطني لتنسيق أعمال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وتقرر وضع قانون لتوفير الإطار لهيكل الحماية المدنية الوطني بحلول كانون الأول/ديسمبر.

سادسا - التعاون بين البعثات

٥٥ - بُذل جهد متضافر لتبسيط التعاون والاتصال بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي. فبالإضافة إلى الاجتماعات الدورية، تم تنظيم اتصالات غير رسمية بين البعثتين لمعالجة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك، بما في ذلك النقل المؤقت للأفراد العسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومتابعة عودة الأشخاص الذين يُدعى أنهم محاربون بورونديون سابقون إلى وطنهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنشاء قنوات اتصال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الوطنية.

٥٦ - كذلك يستمر تبادل المعلومات بشأن التطورات السياسية والأمنية التي تؤثر على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، فضلا عن العمليات العسكرية للبعثتين. إضافة إلى ذلك، أقامت وحدة الإذاعة والتلفزيون في عملية الأمم المتحدة في بوروندي صلات وثيقة مع إذاعة أو كابي التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية لتحسين الإعلام عن المنطقة. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦٦٩ (٢٠٠٦)، وحتى ١٥ حزيران/يونيه، تم مؤقتا نقل ٤٥ مراقبا عسكريا تابعين لعملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

سابعاً - السحب التدريجي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي

٥٧ - استمر السحب التدريجي لعملية الأمم المتحدة في بوروندي كما هو مقرر. ففي نيسان/أبريل، أعيد أفراد سرية مهندسين، ومستشفى عسكري، ووحدة طيران إلى أوطانهم. وحتى ٣١ آذار/مارس، كان عدد أفراد عنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في بوروندي هو ١٥ فردا يتمركزون في بوجمبورا لدعم تدريب الشرطة الوطنية. وحتى ١٥ حزيران/يونيه، كان القوام العسكري الموجود محليا لعملية الأمم المتحدة في بوروندي ٣٥١٦ فردا. إضافة إلى ذلك، يجري الآن نقل كتيبة واحدة ومستشفى عسكري إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضمن قوام عملية الأمم المتحدة في بوروندي. ووفقا لذلك، سيعمل ما جملة ٤٣٢ ٤ فرد من الأفراد العسكريين مع كل من عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضمن قوام عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وينبغي النظر في نقل بعض أصول عملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى السلطات والمؤسسات الوطنية في إطار الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة مستقبلا لعملية توطيد السلام.

ثامناً - الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة مستقبلا لبوروندي

٥٨ - في تقريره الأخير، بينت عددا من التحديات الأمنية والاجتماعية والإنسانية والإنمائية الرئيسية المتبقية التي تقتضي اهتماما مطردا من الحكومة والشركاء الدوليين. وبالنظر إلى طلب الحكومة أن تكمل عملية الأمم المتحدة في بوروندي ولايتها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أشرت إلى أن وجود الأمم المتحدة في بوروندي سيحتاج إلى أن يعاد تنظيمه وتعزيزه لكفالة الدعم الأمثل لعملية توطيد السلام.

٥٩ - وقد طلب الرئيس نكورونزيزا في خطاب وجهه إليّ في ١٣ نيسان/أبريل إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة في بوروندي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بحيث تدعم الأولويات الوطنية في مجالي إعادة البناء والتنمية. وأعربت الحكومة في وقت لاحق في مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل عن تفضيلها وضع هيكل لمكتب متكامل للأمم المتحدة يقدم الدعم فيما يتعلق بتناول الاحتياجات الخاصة ببوروندي. وبناء على طلب الحكومة، زار فريق تقني مشترك بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي فريتاون في الفترة من ١٢ إلى

١٩ أيار/مايو للإطلاع على عمليات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. والتقى الفريق التقني بممثلي التنفيذ في سيراليون، ومسؤولين بحكومة سيراليون، علاوة على موظفي المكتب المتكامل في سيراليون، وفريق الأمم المتحدة القطري وممثلين دبلوماسيين في فريتاون.

٦٠ - وفي أعقاب دراسة متأنية للحالة في بوروندي، طلبتُ إلى الأمين العام المساعد، جيلبر هاونغبو، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمدير الإقليمي، إجراء مشاورات مع الحكومة بشأن أولوياتها والدعم الذي تحتاجه من جانب الأمم المتحدة. ورأس السيد هاونغبو بعثة زارت بوروندي في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ أيار/مايو وضمت ممثلين لإدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد عملت البعثة عن كثب مع عملية الأمم المتحدة في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري. والتقى أفراد البعثة بالرئيس نكورونزيزا، وبنائى الرئيس علاوة على مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى ودبلوماسيين وممثلين لجهات مانحة.

٦١ - وتم أثناء الزيارة التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الحاجة إلى أن ينصب في المرحلة القادمة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة على إعادة البناء والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، فضلا عن بناء القدرات الوطنية في جميع القطاعات للمساعدة في كفالة استمرار التقدم المحرز في عملية السلام في بوروندي واستفادة السكان من ثمار السلام. وبينما أكد المسؤولون البورونديون مجددا طلب الحكومة استكمال سحب عملية الأمم المتحدة في بوروندي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، طرحوا كذلك في لقاءاتهم مع البعثة مسألة التحديات العديدة التي تحف بعملية توطيد السلام، والحاجة إلى دعم أطول أجلا من جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجالات الحكم الديمقراطي، وإصلاح القطاع الأمني، وحقوق الإنسان، والعدل في المرحلة الانتقالية، وإصلاح قطاع العدالة، وإعادة البناء، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة الإنسانية.

٦٢ - واستنادا إلى ذلك، جرى التوصل في ٢٤ أيار/مايو إلى اتفاق أكدت بموجبه الحكومة طلبها إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في بوروندي عقب انتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة فيها. والمجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى المساعدة من الأمم المتحدة هي وفقا لما اتفق عليه مع الحكومة: (أ) توطيد السلام والحكم الديمقراطي؛ (ب) إصلاح القطاع الأمني ونزع سلاح المدنيين؛ (ج) حقوق الإنسان وإصلاح قطاع القضاء والعدالة في المرحلة الانتقالية؛ (د) المعلومات والاتصالات؛ (هـ) إعادة البناء والتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

التوصيات

٦٣ - تلبية لطلب الحكومة الرسمي، أود أن أوصي بأن يعقب سحب عملية الأمم المتحدة في بوروندي إنشاء مكتب صغير متكامل للأمم المتحدة في هذا البلد لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، على أن يعرف هذا المكتب باسم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وتوحد في إطار هذا المكتب المتكامل الأنشطة التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري في المجالين الإنساني والإنمائي بينما تُعزز الجهود التي تبذلها حاليا عملية الأمم المتحدة في بوروندي في هذين المجالين اللذين يحتاجان إلى دعم متواصل من جانب الأمم المتحدة بعد سحب البعثة وذلك في إطار عملية توطيد السلام عموما.

٦٤ - وإذا وافق مجلس الأمن على هذه التوصية، فإنني أقترح أن تشمل ولاية المكتب المتكامل تقديم الدعم إلى الحكومة في المجالات التالية:

(أ) تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على التصدي للأسباب الجذرية للصراع، لا سيما عن طريق الإصلاحات في مجالات الإدارة السياسية والتنظيمية والاقتصادية؛ ودعم قدرات الفرع التشريعي والمجتمع المدني؛ وزيادة شفافية الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة؛ ومكافحة الفساد؛ ومنع نشوب الصراعات الداخلية وإدارتها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأراضي؛

(ب) وضع خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن وتقديم المساعدة التقنية لتنفيذها، بما في ذلك عن طريق تدريب الشرطة الوطنية البوروندية وتوجيهها؛ وتقديم المساعدة التقنية من أجل إضفاء طابع الاحتراف على الجيش الوطني وذلك بالتنسيق مع شركاء دوليين؛ ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ج) إنجاز البرنامج الوطني الجاري تنفيذه حاليا لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛

(د) تيسير إعادة إدماج العائدين والمشردين داخليا في مجتمعاتهم المحلية؛

(هـ) تشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ وكفالة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، لا سيما حقوق النساء والأطفال وغيرهم من الضعفاء؛ ووضع آليات لتحقيق العدل في المرحلة الانتقالية؛

(و) كفالة استقلال القضاء وتعزيز قدراته على توفير فرص الحصول على العدالة للجميع على قدم المساواة؛ وبناء قدرات نظام السجون؛

(ز) تشجيع حرية الصحافة وتعزيز قدرات وسائل الإعلام، بما في ذلك عن طريق التدريب ووضع إطار قانوني لوسائل الإعلام والاتصالات؛

(ح) تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتيسير تحقيقهما مع التركيز على التنمية الريفية والتحول الحضري، وتحفيز القطاع الخاص، وإيجاد الفرص الاقتصادية للشباب والفئات الضعيفة؛ وتعزيز قدرات البرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالأغلام؛ ومكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وتحسين نوعية الخدمات الأساسية وفرص الحصول عليها؛

(ط) كفالة حماية البيئة ومنع وقوع الكوارث الطبيعية وإدارتها، بما في ذلك الأمن الغذائي؛

(ي) حشد الموارد من أجل تنفيذ برامج الطوارئ والبرامج ذات الأولوية، والأنشطة الأطول أجلا التي يعتمد تنفيذها في إطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛ وتعزيز تنسيق مساهمات الجهات المانحة.

٦٥ - ومن المقترح أن يرأس المكتب المتكامل ممثل تنفيذي للأمم العام يتولى كذلك منصب المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسؤول المعين لشؤون الأمن. وسيقود الممثل التنفيذي كافة أنشطة الأمم المتحدة في بوروندي ويكون مسؤولا عن كفالة اتباع جميع أجهزة الأمم المتحدة في البلد نهجا منسقا ومتسقا في دعم عملية السلام.

٦٦ - وبناء على ما حُدد من مجالات الدعم، تضع منظومة الأمم المتحدة حاليا خطة عمل مشتركة لكفالة اتباع نهج مبسط ومتسق ومتكامل في تنفيذ أنشطة المنظمة في بوروندي. وسوف تتماشى هذه الخطة عموما مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر وستراعى بعد ذلك في صيغة منقحة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاص ببوروندي. وتحدد الخطة أيضا معايير لإنجاز وإكمال المهام التي سيُضطلع بها في مختلف البرامج المتكاملة التي تُنفذ في إطار المكتب المتكامل، هذا إلى جانب أطر زمنية تقديرية.

٦٧ - ولكفالة تولى العناصر الوطنية زمام الأمور وتحقيق الشفافية الكاملة، يُنتظر أن توضع الصيغة النهائية لهذه الخطة في أعقاب مشاورات بين الأمم المتحدة والحكومة في أوائل تموز/يوليه.

٦٨ - وإذا وافق المجلس على اقتراحي بإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، فإنني أعتزم طلب الموارد اللازمة للتمويل من الجمعية العامة.

تاسعا - الجوانب المالية

٦٩ - ريثما ينظر مجلس الأمن في مقترحاتي بشأن الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة في المستقبل إلى بوروندي، طلبتُ إلى الجمعية العامة أن تأذن لي بالدخول في التزامات بمبلغ قدره ٧٩,٢ مليون دولار تقريبا لتوفير التمويل لعملية الأمم المتحدة في بوروندي للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وستُعرض على الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الحادية والستين ميزانية الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بما في ذلك التصفية الإدارية للعملية.

٧٠ - وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في بوروندي ٩١,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المحصلة بالنسبة إلى جميع عمليات حفظ السلام حتى التاريخ نفسه ٤٣٧,٦ مليون دولار.

٧١ - وجرى سداد التكاليف المتعلقة بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات للفترتين المنتهيتين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، على التوالي، وفقا لجدول السداد الربع سنوي، الذي يحل بموجبه الموعد التالي المقرر لسداد هذه التكاليف في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

عاشرا - ملاحظات

٧٢ - واصلت حكومة بوروندي إحراز تقدم نحو توطيد السلام، بما في ذلك عن طريق الاستمرار في اتخاذ خطوات ترمي إلى بناء المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة مع المانحين والمؤسسات المالية الدولية لمواءمة أولويات التمويل، وخطط طريق لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة والطويلة الأجل وتقديم القسط الكافي من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٧٣ - كما اتخذت الحكومة خطوات ملموسة نحو الإنهاء السلمي للصراع الذي تدور رحاه منذ ١٣ عاما. وإنني أرحب بكل من قرار قوات التحرير الوطنية التفاوض دون شروط مسبقة وقرار الحكومة إجراء محادثات مع هذه الجماعة المسلحة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي وللميسر الجنوب أفريقي الذي لا يزال لجهوده الدؤوبة دور أساسي في المضي قدما بعملية السلام. ويشكل التوقيع على اتفاق المبادئ الرامي إلى تحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار في بوروندي في ١٨ حزيران/يونيه خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. ويلزم أن تستفيد الحكومة وقوات التحرير الوطنية، بدعم من شركاء بوروندي الإقليميين والدوليين، من هذا الزخم وأن يكفلا التوصل إلى اتفاق

شامل بأقل قدر من التأخير. وستواصل الأمم المتحدة القيام بدور داعم وتقديم المساعدة التقنية اللازمة لهذه العملية. والأمم المتحدة على استعداد كذلك للنظر على النحو الواجب في أي طلب تقدمه الحكومة لتوفير المساعدة في تنفيذ هذا الاتفاق، بما في ذلك ما يتضمنه من ترتيبات لوقف إطلاق النار، وذلك في حدود القدرات المتاحة، ومع مراعاة طلب الحكومة سحب عملية الأمم المتحدة في بوروندي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٧٤ - ورغم التقدم المحرز، فإن الحالة السياسية والأمنية في بوروندي لا تزال هشة وتحتاج إلى التزام ثابت من جانب شركاء بوروندي الدوليين. وفي هذا الصدد، يساورني القلق إزاء تزايد الانتقادات الوطنية والدولية الموجهة إلى الحكومة بشأن النهج الذي تتبعه إزاء الأحزاب السياسية المعارضة ووسائل الإعلام. وإنني أحث الرئيس نكورونزيزا، بصفته رئيس أول حكومة بوروندي في فترة ما بعد الصراع، على اتخاذ خطوات ترمي إلى التصدي لهذه الشواغل، بسبل من بينها الإسراع بتنفيذ الإصلاحات لكفالة اعتماد نهج يتسم بالشمولية والشفافية إزاء عملية اتخاذ القرارات السياسية وذلك في إطار الدستور والقوانين الوطنية. كما أدعو الحكومة إلى أن تصون حرية التعبير، وأن تظل منفتحة للحوار مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية وغيرهما من أصحاب الشأن حتى تتمتع التدابير الرامية إلى الإصلاح الإداري وإصلاح الحكم والقضاء على الفساد وتعزيز سيادة القانون بدعم الأطراف المعنية كافة.

٧٥ - ولكفالة تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، توجد حاجة ملحة إلى إحراز تقدم في مجال إصلاح قطاع الأمن. ويستلزم الأمر أن تصبح قوات الدفاع الوطنية جيشاً مدرباً تدريباً جيداً ومجهزاً تجهيزاً كافياً يتسم بالاحتراف ويخضع للسلطة المدنية، وقادراً على الاضطلاع بمسؤولياته المتمثلة في كفالة أمن بوروندي الخارجي. وينبغي أن تُزوّد الشرطة الوطنية البورونديّة بدورها بالموارد والتدريب اللازمين كي تضطلع بكافة مسؤوليات الأمن الداخلي بمصداقية. والحاجة ملحة إلى إحراز تقدم في مجال تعزيز قدرات الجيش والشرطة لتضييق نطاق أي فراغ أمني قد يعقب رحيل الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي في كانون الأول/ديسمبر بناء على طلب الحكومة.

٧٦ - ورغم أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لا تزال ترتكبها قوات الأمن بما فيها أجهزة الاستخبارات ترتبط إلى حد كبير بالصراع الدائر مع قوات التحرير الوطنية، فإنها لا تزال تبعث على القلق. وينبغي أن تواصل السلطات الوطنية بذل جهودها لتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة. ويجب أن يتم تناول تعزيز الأجهزة الأمنية وإضفاء طابع الاحتراف عليها من خلال استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن يدعمها الشركاء الثنائيون والدوليون وتكون لها صلة وثيقة بالإصلاح الفعال للنظام القضائي ونظام السجون.

٧٧ - ولا تزال بوروندي تواجه أيضا عددا من التحديات الإنسانية والإنمائية والاجتماعية الاقتصادية. فالتوقعات بين العامة بشأن الثمار الفورية التي سيأتي بها السلام عالية، ولا تزال قدرة الحكومة على تلبية تلك التوقعات محدودة للغاية رغم عزمها والجهود التي تبذلها من أجل حشد الموارد من أجل إعادة البناء والتنمية. وثمة حاجة إلى تضافر الدعم الدولي للوفاء بالاحتياجات الملحة ذات الأولوية، بما فيها التصدي لانعدام الأمن الغذائي وتيسير سبل العودة الآمنة للسكان المشردين وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم على نحو فعال. ويستلزم الأمر، في الوقت نفسه، تمويلا وموارد هامة لتعزيز بناء القدرات الوطنية، وتشجيع التنمية الريفية وغير ذلك من البرامج الأطول أجلا. وفي هذا الصدد، ستستفيد بوروندي أيضا من نظر لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في شؤونها مبكرا.

٧٨ - وإنني أرحب بالاتفاق المبرم بين الحكومة والأمم المتحدة بشأن مجالات توطيد السلام ذات الأولوية التي ستحتاج إلى دعم متواصل من جانب المنظمة، وأشجع مجلس الأمن على النظر على النحو الواجب في توصيتي بإنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في بوروندي الواردة في الفرع السابع من هذا التقرير. فإثناء هذا المكتب المقترح سيكون إيدانا بمحدوث تحول في محور تركيز التزام الأمم المتحدة في هذا البلد يعكس التطورات الإيجابية في عملية السلام. وفي الوقت نفسه، سيسهم إنشاء هذا المكتب في كفالة الحفاظ على الاستثمارات الهامة التي يقدمها المجتمع الدولي إلى هذه العملية وذلك من خلال مستوى مناسب من الدعم الذي تقدمه المنظمة لجهود توطيد السلام الحكومية.

٧٩ - وإذا أذن المجلس بإنشاء المكتب المتكامل، فإنني أعتزم العودة بتفاصيل عن هيكله والموارد اللازمة له والتقدم المحرز نحو إنشائه في إضافة لهذا التقرير، آخذا في اعتباري القدرات الحالية لفريق الأمم المتحدة القطري وأي مهام إضافية قد يلزم الاضطلاع بها من جانب الأمم المتحدة دعما لاتفاق يتم التوصل إليه بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية. وفي الوقت ذاته، أود التوصية بتمديد ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي مرة أخيرة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٨٠ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص بالنيابة لبوروندي، نور الدين ساتي، وجميع موظفي عملية الأمم المتحدة في بوروندي لعملهم الدؤوب والمتواصل في خدمة قضية السلام في بوروندي. كما أعرب عن تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمناخين الثنائيين والمتعددي الأطراف لإسهاماتهم السخية في جهود توطيد السلام في هذا البلد.